

دور العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات

- تجربة المملكة العربية السعودية وسبل استفادة الجزائر من هذه الاستراتيجية -

The role of industrial clusters in promoting exports –the experience of kingdom of Saudi Arabia and ways for Algeria to benefit from this strategyحطاب رضا^{1*}، بن ياني مراد²¹ مخبر إدارة الأسواق المالية باستعمال الرياضيات والإعلام الآلي، جامعة أحمد زبانة - غليزان، الجزائر، Ridha.hattab@univ-relizane.dz² جامعة عين تموشنت - بلحاج شعيب -، الجزائر، mourad.beniani@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ القبول: 2023/12/06

تاريخ الاستلام: 2023/08/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية في القطاع الصناعي لتحسين كفاءة وتنافسية الأسواق المحلية ودعم الصادرات خارج قطاع المحروقات ، مع عرض تجربة المملكة السعودية بغية الاستفادة منها في الجزائر ، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالعناقيد الصناعية و ملامح تطبيق هذه الإستراتيجية في الجزائر .

وقد اتضح وجود علاقة ارتباط و تأثير بين عناقيد التصنيع التي تعزز مبدأ التخصص و تقسيم العمل وبين الصادرات خارج قطاع المحروقات ، كما أن نجاح العناقيد الصناعية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مرتبط بشكل مباشر بما توفره الدولة من تحفيزات وعوامل مساعدة بدءاً بالإطار المؤسسي ومختلف الخدمات والمرافق .

الكلمات المفتاحية : العناقيد الصناعية ، ترقية الصادرات ، التنافسية ، مبدأ التخصص ، تقسيم العمل .

تصنيف JEL : F13 , O11, L60

Abstract:

This study aims to highlight the importance of applying the strategy of industrial clusters Implementation in industrial sector to improve efficiency and competitiveness of local markets and Support exports outside the hydrocarbon sector, with the presentation of the experience of the kingdom Of Saudi Arabia in order to benefit from it in Algeria. Associated with industrial clusters and features Of the application of this strategy in Algeria.

It has become clear that there is a correlation and impact relationship between the manufacturing Clusters that promote the principal of specialization and division of labor and exports outside the Hydrocarbon sector in directly related to the incentives and factors provided by the state in terms of the Institutional framework and various services and facilities .

Key Words : industrial clusters, support exports, competitiveness, the principle of specialization, Division of labor.

JEL Classification: F13 , O11, L60

* المؤلف المرسل: حطاب رضا ، الإيميل: Ridha.hattab@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

لقد ساهمت التطورات الصناعية والتكنولوجية التي شهدها العالم خاصة مع مطلع التسعينات وما صاحبها من انفتاح تجاري واقتصادي ، في ازدياد حدة المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية ، الأمر الذي ألقى بظلاله على المؤسسات الوطنية التي تعمل بشكل منفرد بالرغم من الدعم والاهتمام الموجه إليها عن طريق تهيئة وتطوير المناطق الصناعية التي تعمل فيها ، لذلك كان لابد من البحث عن منظومة جديدة تعمل على التقارب والتعاون بين تلك المؤسسات وتحسين أدائها التنافسي ضمن إطار مؤسسي متكامل ، فظهرت العناقيد الصناعية لتضع حلال هذه المشكلة من خلال تركيز هذه المشروعات للعمل بشكل مشترك ومتكامل مع المؤسسات الداعمة (مؤسسات البحث والتطوير، الجامعات ، مؤسسات التكوين ...)، و تلعب الصادات دورا أساسيا في دعم إصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال تصريف الفائض من الإنتاج المحلي وجلب النقد الأجنبي وتغطية الواردات.

وتسعى الجزائر جاهدة من أجل تنويع هيكل صادراتها في ظل الانفتاح والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي خارج المحروقات حيث تم اللجوء إلى إستراتيجية التجمعات العنقودية التي تقوم على أساس التعاون والتشابك بين مختلف المؤسسات (الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة) التي تقوم مشاريعها في مناطق تتوفر على حوافز و امتيازات مختلفة .

إشكالية البحث:

تعتمد الجزائر في مصادر تمويلها على مصادر الجباية البترولية بالدرجة الأولى لذا ويهدف تنويع مداخنها اتجهت إلى التنويع الاقتصادي بغرض الرفع من قدراتها التصديرية وذلك من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية التي تمنح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قوة تنافسية تساعد على الولوج إلى الأسواق العالمية عن طريق فوائض الإنتاج المحلي . ومنه ، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي :

كيف تساهم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الرفع من القدرات التصديرية خارج قطاع المحروقات في

الجزائر؟

أهمية البحث:

تبرز القيمة الحقيقية لهذه الدراسة في ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، كما تكتسي الدراسة أهميتها من خلال تناولها لأحد أهم و أبرز المواضيع المعاصرة، وهو العناقيد الصناعية ومدى مساهمتها في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر، من منطلق تجميع مجموعة من الصناعات في مكان واحد مع وجود صناعات داعمة لإنتاج منتجات تستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية، والصمود أمام المنافسة في الأسواق المحمية، فضلا عن المزايا التي تحققها من خفض التكاليف وزيادة التشابك الإنتاجي مع الصناعات المغذية والمكملة، والقطاعات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنويع في هيكل الصناعة للاقتصاد القائمة.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية إستراتيجية العناقيد الصناعية في تنافسية الاقتصاد الوطني من أجل اقتحام الأسواق الخارجية و كذلك تسليط الضوء على واقع الجزائر وسياساتها الصناعية المنتهجة لتطوير و ترقية صادراتها ، كما تهدف هذه الورقة البحثية الى تمكين الحكومة الجزائرية من أن تحذو حذو المملكة السعودية في تنوع صادراتها بالاعتماد على إستراتيجية التجمعات الصناعية العنقودية بالنظر إلى الخصائص المشتركة بينهما .

فرضيات البحث :

وفقا للإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- تساهم العناقيد الصناعية في التنوع الاقتصادي ورفع القدرات التصديرية .
- يمكن للصناعة الوطنية خارج قطاع المحروقات التي تعمل بشكل متكامل أن تصلح الهيكل الاقتصادي للجزائر.
- النموذج السعودي الخاص بإستراتيجية العناقيد الصناعية يمكن تطبيقه و الاستفادة منه في الجزائر بالنظر إلى الخصائص المشتركة بين البلدين.

حدود البحث الزمنية و المكانية :

لاختبار فرضية البحث و تحقيق أهدافه اقتصرنا على تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع الصناعي و الصادرات في السعودية و الجزائر خلال الفترة 2010 - 2022 ، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي و بنك الجزائر و الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري والمتمثل في إستراتيجية العناقيد الصناعية و عملية التصدير ، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل بيانات المتعلقة بالقيمة المضافة لقطاع الصناعة و الصادرات النفطية و غير النفطية في كل من السعودية و الجزائر.

الدراسات السابقة :

دراسة (بلقاسم، 2008) ، الموسومة ب: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث تم تحليل أثر العناقيد الصناعية على دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مع إجراء مقارنات دولية ، كما تناولت الدراسة العنقود وعلاقته بمراحل تنافسية الاقتصاد ، حيث خلصت الدراسة إلى أن إستراتيجية العناقيد الصناعية آلية مهمة في مواجهة العراقيل المتعلقة بصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا يمثل مشكلة كبيرة لنشاطها، بل هو قوة وميزة تسمح لهذه المؤسسات بالتكيف مع كل المتغيرات والصدمات المختلفة، وصولاً إلى استفادة المؤسسات الكبيرة المتمثلة في تخفيض التكاليف والأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم في الإنتاج، البحوث، التسويق، والتدريب...الخ، وغيرها من العناصر الهامة الدافعة للميزة التنافسية .

دراسة (قوفي، 2017) ، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة لبعض تجارب البلدان النامية(أطروحة دكتوراه) جامعة بسكرة حاولت الدراسة إبراز دور إستراتيجية

التجمعات العنقودية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد أظهرت الدراسة أن العناقيد الصناعية قد تنشأ تلقائياً في البلدان النامية لكنها تحتاج إلى الدعم و المرافقة الحكومية و توصلت الدراسة أيضاً إلى أن البلدان العربية متكاملة بشكل رأسي مع العالم الخارجي بدلاً من تكاملها الأفقي فيما بينها .

2 . الإطار النظري للعناقيد الصناعية و ترقية الصادرات

1.2 . مفهوم العناقيد الصناعية :

عندما يتم التطرق للعنقود الصناعي من حيث التعريف ينبغي الرجوع الى أفكار العالم مايكل بورتر رئيس و مؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد في كتابه " المزايا التنافسية للأمم " و الذي يعتبر بمثابة الأب الروحي لفكرة العناقيد الصناعية التي بلورها عام 1990 و خلص إلى أن أفضل بيئة استثمارية جاذبة للشركات هي بيئة العناقيد الصناعية .

تعرف العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية محلية و إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات و المؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض في مجال معين ، ترتبط و تتكامل في إنتاج مجموعة من المنتجات ، بحيث تدخل في علاقة تكامل و تشابك فيما بينها بشكل رأسي و أفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج (بلقاسم، 2008، صفحة 172) ، و تعرف اليونيدو العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لمجموعة مترابطة من المؤسسات في مجال معين لتكون منظومة من الأنشطة تتضافر معا لدعم تنافسيتها (UNIDO, 2004) ، و تعرف كذلك على أنها شبكات إنتاج لمجموعة من الشركات مترابطة و متشابكة ببعضها البعض في سلسلة القيمة المضافة مع التقليل من أهمية الجانب الجغرافي (OCDE, 2007, p. 27)

من خلال ما سبق و بناء على ما تم التوصل إليه حالياً في مجال البحوث العلمية بخصوص هذا الموضوع نلاحظ أن هذه التعريفات تقليدية بحيث تعتبر العناقيد الصناعية تكتلات جغرافية ترتبط فيه المؤسسات المختلفة الحجم أمامياً و خلفياً مكونة ما يسمى سلسلة القيمة المضافة إلا أن عامل الجغرافيا بدأ يتلاشى لأن العناصر التي قامت عليها التجمعات الصناعية و هي عناصر التكلفة المرتبطة بالمسافة و عناصر التفاعل أصبحت باهتة لأن العولمة و انخفاض تكاليف النقل و انخفاض تكاليف الاتصالات سمحت للشركات متعددة الجنسيات بأن توطن أجزاء من الصناعات في مناطق مختلفة و هو ما يطلق عليها سلسلة قيمة مضافة عالمية لكي تحقق الربحية.

و لقد ظهرت العناقيد الصناعية بصفة عفوية لأول مرة في إيطاليا في أواخر سبعينات القرن العشرين و التي أضحت واحدة من أكبر التجارب نجاحاً و لا تزال هي النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية ، كما تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة لمبادرات و سياسات دعم حكومية تهدف إلى تحفيز إقامة الروابط كما هو الحال في الدانمارك و الشيلي .

2.2 . العلاقات الصناعية داخل العنقود:

من أهمها: (بلقاسم، 2008، الصفحات 175-176)

- **التعاقد من الباطن :** تقوم أحد المؤسسات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وهو ما يعرف بنمط العلاقات الأفقية بين المنشآت.

- **التحالفات الإستراتيجية :** يشمل التعاون المعرفي و الفني و العلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا و التدريب و التسويق المشترك بهدف تخفيض التكاليف ، و نشير إلى أن هذا النوع من العلاقات يتطلب وجود بيئة ملائمة و متطورة و منظومة تشريعية و قانونية مرنة .

- **التزويد الخارجي:** يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية من إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بدلا من إنتاجها داخليا، حيث يعرف هذا الشكل بالعلاقات الرأسية بين المنشآت .

2.3 . أنواع ومزايا العناقيد الصناعية :

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم و المعايير التي ينظر للعنقود من خلالها كما يلي :
(التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية، 2009)

- **حسب النشأة :** تكوين العنقود يمكن أن يكون طبيعي (تلقائي) نتيجة لوجود مميزات أو تاريخ قديم لمنطقة معينة في هذه الصناعة مثل توافر المواد الخام و المهارات اللازمة لدى السكان ، أو ارتفاع الطلب المحلي كما يمكن أن يكون عنقود نتيجة لمبادرات و سياسات دعم حكومية ، و يتميز هذا النوع كذلك بعقلانية التكلفة و سرعة النتائج ولكن تطويره يستغرق وقتا أطول و تكلفة أكبر.

- **حسب المنتج :** فقد يكون تجمع صناعة السيارات مثل جنوب ألمانيا أو تجمع خدمات مالية (لندن و نيويورك) أو خدمات إعلامية أو سياحية(هوليوود) أو تجمع نظام الحواسيب و البرامج الحديثة(وادي السيليكون بأمريكا و بنجالور بالهند) أو تجمع صناعة الأزياء و السيراميك(جنوب إيطاليا)

- **حسب درجة التخصص :** و يكون في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة ، أو في التخصص بسوق جغرافي معين أو بشريحة معينة من الأسواق و العملاء كصناعة الأحذية بشمال إيطاليا

- **حسب درجة الترابط :** فهناك عناقيد مترابطة رأسيا و فيها يتكون التجمع من شركة أو عدة شركات كبيرة و يمدّها عدد كبير من الشركات الأصغر بمدخلات الإنتاج كتجمعات صناعة السيارات ، و هناك عناقيد مترابطة أفقيا تجمع عدد كبير جدا من الشركات المتوسطة و الصغيرة التي تنتج منتجات نهائية و تسوقها .

- **حسب الهيكل :** فقد قسمت (Markusen) العناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين الشركات و سياسة مختلفة في رفع التنافسية و هي:

- عناقيد مارشال : وهي المكونة من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة و الحرفة العالية ، و يكون التبادل و التعاون بينهما كبيرا في مواجهة الصعوبات و تحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتهما .
 - عناقيد المحور والأذرع : وهي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات ، و يكون التعاون موجود بين الشركات الكبرى والصغرى لكنه مفقود بين الشركات المتنافسة .
 - عناقيد منصات الفروع : و تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع ، و تتميز بضعف التبادل التجاري بين الفروع و قلة عدد النشاطات و الشركات المنبثقة و المزودين بالمدخلات من هذه المصانع .
 - عناقيد المراكز العامة : هنا يكون تواجد لمقدمي الخدمات و موردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة مثل الجامعات و القواعد العسكرية، و العلاقة تقوم أساساً بائع و مشتري .
- و تتمثل مزايا العناقيد الصناعية على مستوى المنتجين و على مستوى المستهلكين و على المستوى القومي كما يلي : (توفيق، الشربيني، عريقات، الشال، و مغيب، 2017، الصفحات 18-19)
- زيادة الإنتاجية بسبب سهولة الحصول على مدخلات الإنتاج وانخفاض تكاليف الصفقات و النقل و التخزين ، و كذلك قدرة المؤسسات على الحصول على المعلومات.
 - زيادة الحصة السوقية بسبب زيادة الطلب الناجم عن المؤسسات المرتبطة .
 - زيادة القدرة الإبتكارية و تكوين مشروعات جديدة و تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة .
 - استفادة المستهلك من جودة المنتج العنقودي و تنافسية سعره.
 - رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي و تحسين معدلات التنمية و الحد من البطالة.
- و من بين أهم عوامل نجاح العناقيد الصناعية هي وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج و بتكلفة أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي ، و كذلك دراسة الظروف المحيطة بالعنقود تسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية و لعل أبرز العوامل التي تساهم في نجاح العنقود ما يلي : (Mrabety, 2008, pp. 43-44)
- توفير مراكز البحث اللازمة.
 - ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال (المقاولاتية).
 - شبكة إتصالات قوية.
 - المناخ المالي الملائم.
 - وجود برامج حكومية و قوانين تشريعية ملائمة.
 - توفر الموارد البشرية المؤهلة و الضرورية في قطاع الأعمال.

4.2. إستراتيجية ترقية الصادرات :

تسعى الدولة من خلال برامج التنمية الاقتصادية إلى ترقية الصادرات وتنويعها خارج قطاع المحروقات ، ويتطلب ذلك توفر ميزة تنافسية للسلع و الخدمات الموجهة لغرض التصدير و تقوم الصادرات على برامج تنموية تهدف إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها الميزة النسبية للسلع و الخدمات ضمن متطلبات الأسواق الدولية ما يمنحها الأفضلية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية .

و لقد عرف الاقتصادي كروجر (krouger 1981) مفهوم ترقية الصادرات على أنها جملة الإجراءات و الوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع المنتجات القابلة للتصدير ، بحيث تقوم إستراتيجية تنويع الصادرات على تنويع المنتجات و كذلك تنويع النفاذ إلى أكبر عدد من الأسواق . (دحو، 2016)

فإستراتيجية ترقية الصادرات هي مجموعة الخطط و البرامج التي تسعى للنفاذ إلى الأسواق الدولية مع منافسة دولية شديدة ، بحيث تتطلب هذه الإستراتيجية الدراية الشاملة بالإمكانيات المتاحة من المنتجات التنافسية ، كذلك تهيئة الظروف الداخلية و الخارجية للمتعاملين في مجال التصدير. (عطية و بن دنيدينة، 2022)

1.4.2. سياسات ترقية الصادرات

تتطلب عملية تنمية الصادرات مجموعة متكاملة من السياسات الصناعية و التجارية و الإدارية من أجل إزالة العراقيل التي تواجه المصدرين ، و ذلك بتسطير برامج متكاملة و التنسيق بين القطاعات الاقتصادية من حيث تحديد المسؤوليات و الإمكانيات التي تتطلبها عملية تنمية الصادرات و تتمثل في : (عطية و بن دنيدينة، 2022)

- دراسة واقع الصادرات: من خلال المعرفة و الدراية بكل الإمكانيات و القدرات الإنتاجية المخصصة لعملية التصدير على مستوى كل قطاع أو على مستوى المؤسسة ، كذلك البحث عن مكامن اقتصادية جديدة مثل الموارد الطبيعية و المنتجات التنافسية عالية التقنية ، بالإضافة إلى تحليل البنية التحتية كمنافذ التصدير وسلاسل التوزيع الدولية ، زيادة على ذلك القيام أيضا بدراسة استطلاعية عن الأسواق الخارجية التي سيتم استهدافها .
- تحديد أولويات المنتجات المصدرة : و ذلك من خلال تكوين قاعدة بيانات عن السلع و الخدمات التي لها ميزة تنافسية القابلة للتصدير ، بعد ذلك نقوم بتصنيف السلع غير التقليدية المخصصة للتصدير بناء على نتائج و تحاليل دراسة الأبعاد المتعلقة بالتكلفة و العائد.
- تحديد الأولوية الجغرافية : من خلال رسم سياسة تسويقية لترتيب الأولويات الجغرافية بما يتوافق معها من أولويات سلعية .
- السياسات التوجيهية : إن التأثير على تنافسية الصادرات يتطلب التركيز على أهمية السياسات التنظيمية و الإدارية و الرقابية و ذلك باختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لعملية التصدير.

3. تجربة المملكة السعودية في ترقية الصادرات بالاعتماد على إستراتيجية العناقيد الصناعية :

تتجه المملكة السعودية بخطى متسارعة نحو تنويع اقتصادها بوضع إستراتيجية اقتصادية لتنمية شاملة وفق رؤية 2030 للتخلص من خطر تقلبات أسعار النفط .

1.3. واقع العناقيد الصناعية في المملكة :

من أجل الخروج من نفق الاقتصاد الريعي و بناء قاعدة صناعية تعمل على التكامل و التشابك ، بادرت المملكة السعودية إلى إنشاء مدن صناعية سنة 2001 تحت إشراف الهيئة السعودية للمناطق الصناعية و المناطق التقنية (مدن) حيث عملت على تطوير وتهيئة المناطق الصناعية و توفير الخدمات اللوجستية و التركيز على الاستثمار المعرفي و الإبداع و توظيف مختلف نتائج الأبحاث و الابتكار في العملية الإنتاجية ، و من أجل الوصول إلى أعلى معدل من الإنتاجية و التكامل بين المؤسسات و تطوير منظومة التجمعات الصناعية تم تأسيس البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية الذي أطلق بالتعاون مع القطاع الخاص خمس عناقيد صناعية : (حليبي و بوعشة، 2018، الصفحات 719-720) .

- عنقود صناعة السيارات وأجزائها :يهدف هذا العنقود إلى تمكين المملكة من المشاركة بفعالية في الأسواق العالمية لتجارة السيارات ، من خلال تطوير صناعة سيارات محلية تنافسية؛
- عنقود صناعة المعادن :تسعى المملكة من خلال هذا العنقود إلى تطوير القدرات و الطاقات الاستيعابية في مجال الصناعات المعدنية والطاقة الكهربائية، والتي تشهد طلبا متزايدا
- عنقود صناعة الطاقة الشمسية :تتمتع المملكة بحصولها على كميات مكثفة من الأشعة الشمسية، و الأراضي الشاسعة والموارد الطبيعية، الأمر الذي ينعكس عليها لتكون الرائدة في منتجات الطاقة الشمسية
- عنقود صناعة البلاستيك ومواد التغليف :تقوم المملكة بتقديم الدعم و التحفيز لتطوير هذا القطاع، وهذا الهدف جعلها مركزا رئيسيا لتصنع المواد الاستهلاكية المغلفة .
- عنقود صناعة الأجهزة : يمتاز هذا القطاع بالطلب المستمر على المنتجات العالية الكفاءة، وكذلك التكلفة المنخفضة للتصنيع التي توفر للمملكة توريد منتجات البلاستيك، وألواح الصلب والألمنيوم بأسعار تنافسية.

2.3. التطور في الصادرات الصناعية للمملكة :

تماشيا مع تطوير القاعدة الصناعية للمملكة و تعزيز مصادر الدخل عن طريق إقامة مجمعات صناعية عنقودية ، أولت المملكة اهتماما خاصا للصادرات الصناعية باعتبارها جزء كبير من الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 2010-2022 .

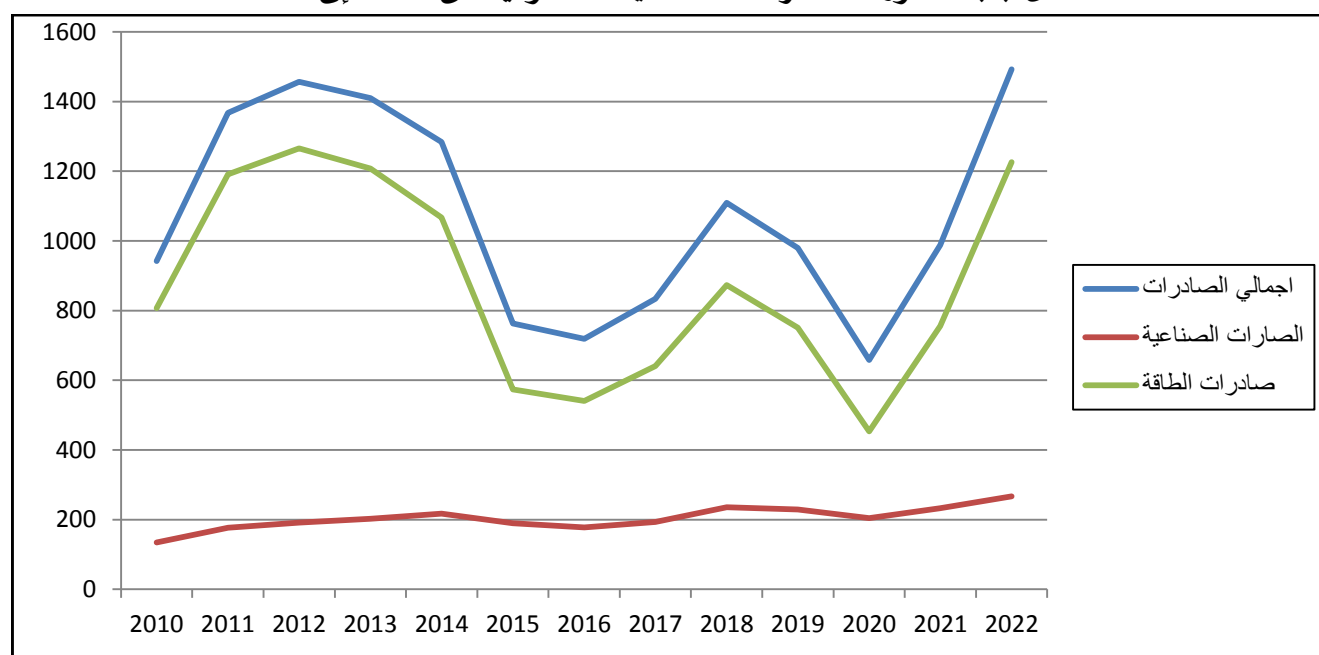
جدول رقم 1 : مساهمة الصادرات الصناعية (مليار ريال) خارج قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات السعودية

السنة	الصادرات الاجمالية	الصادرات من الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	نسبة تغطية الصادرات خارج المحروقات
2010	941.80	807.2	134.6	16.67
2011	1367.67	1191.1	176.57	14.82
2012	1456.55	1265.6	190.95	15
2013	1409.54	1207.1	202.44	17
2014	1284.13	1067.1	217.03	20
2015	763.30	573.4	189.9	33
2016	718.40	540.7	177.7	32.86
2017	834	640.50	193.5	30
2018	1109	873.50	235.5	27
2019	979.90	750.70	229.20	31
2020	657.90	453.50	204.4	45
2021	988	755.50	232.50	31
2022	1492.50	1226.25	266.25	22

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي

لتوضيح معطيات الجدول (1) بشكل أفضل تم ترجمته إلى الشكل البياني التالي :

الشكل (1) : تطور الصادرات الصناعية السعودية من 2010 إلى 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (1)

من خلال الشكل البياني الذي يبين لنا تطور الصادرات في السعودية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 يتضح لنا أن صادرات السعودية خارج قطاع المحروقات تشهد تطوراً ملحوظاً حيث بلغت 266.25 سنة 2022 ، ويفسر ذلك جهود الحكومة السعودية في النهوض بقطاع الصناعة عبر تطوير وتهيئة المناطق الصناعية وإقامة عناقيد صناعية تقوم على أساس التشابك و التعاون الأمر الذي انعكس بصفة إيجابية على القيمة المضافة لقطاع الصناع في السعودية ، وقد حرصت المملكة بشدة على تنويع مصادر دخلها الأمر الذي أدى الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في مجموع الصادرات.

4 . العناقيد الصناعية فرصة من أجل ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات

منذ الاستقلال و الجزائر تواجه أزمات اقتصادية وقفت حاجزاً أمام التنمية وذلك بسبب الاعتماد المفرط على مداخل المحروقات و التبعية للأسواق الخارجية (يمينة، 2021) ، و لا تزال جهود الحكومة الجزائرية منصبة على تنويع الاقتصاد و إيجاد بدائل أخرى تساهم في تعزيز الدخل الوطني من خلال تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و لعل أبرز هذه الجهود هي تطوير المناطق الصناعية و ترقيةها إلى نظام التجمع العنقودي القائم على التكتل و الشراكة و الترابط.

4.1 . المؤسسة الجزائرية و ثقافة المحيط :

المؤسسة الجزائرية كانت بمثابة نظام شبه مغلق لا يعبأ بما يحدث في المحيط ، و هذا الحكم لا ينطبق على المؤسسة العمومية فحسب ، فحتى الخاصة كانت تعيش في بحبوحة قبل الانفتاح الاقتصادي ، فسياسة التصنيع كانت معتمدة على تكنولوجيا جاهزة مستوردة ، و المؤسسات العمومية كانت بمثابة محميات اقتصادية ، و السوق الوطنية كانت منطقة محرمة على المنافس الأجنبي . (حسين، 2003)

أدى فشل تجربة الصناعات المصنعة و أقطاب النمو القائمة على شركات وطنية عملاقة على غرار سوناطراك و كوسيدار و سونلغاز ، إلى قيام صناع القرار الاقتصادي في الجزائر منذ بداية الثمانينات بمراجعة جذرية للسياسات الاقتصادية المتبعة ، خاصة ما تعلق بحجم و تكلفة هذه المؤسسات العمومية الكبيرة ، التي كلفت خزينة الدولة مقابل بقاءها و حمايتها من العجز المالي المزمن و الإفلاس المؤكد ملايير الدولارات.

ما جعل الجزائر توسع المجال للقطاع الخاص تطور من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما اقتضى ردم ثقافة العزلة و استبدالها بثقافة المحيط.

4.2 . تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازالت تعمل بشكل منعزل ، و لا توجد روابط سواء فيما بينها أو مع المؤسسات الأخرى أو المحيط و تتعدد ملامح التجمعات العنقودية في الجزائر فيما يلي : (قوفي، 2017، صفحة 195)

- أقطاب التميز / المراكز التقنية:

هي هياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة ، قائمة على مقاربة الشراكة للمساهمة في ترقية الابتكار و تحسين تنافسية المؤسسات ، و ذلك من خلال القيام بأعمال البحث و التطوير لمختلف المؤسسات التي ليس في مقدورها تحمل أعباء التجارب و الاختبارات المتعلقة بتحسين منتجات قديمة ، أو بعث منتجات جديدة وفقاً لمقتضيات الجودة و متطلبات السوق .

يمكن أن تكون هذه المراكز كذلك عبارة عن همزة وصل بين المؤسسات التي تنتهي لفرع صناعي معين و مراكز ومخابر البحث العلمي .

- النواة نيكليوس لدعم تآزر الحرفيين :

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، و الوكالة الألمانية للتعاون التقني ابتداء من جويلية 2007 ، و يعني البرنامج اعتماد تجمع مهني صغير يجمع عددا من المقاولين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع .

- أنظمة الانتاج المحلية :

عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، و بدعم من البرنامج الأوروبي على تكييف إستراتيجية إبتداء من سنة 2007 باعتماد مقاربة أنظمة الإنتاج المحلية. تتكون أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر من : هيكل التنشيط ، غرف الصناعة التقليدية و الحرفية ، مؤسسات الدولة و الجماعات المحلية ، مؤسسات التكوين ، مديرية الضرائب ، مؤسسات الدعم (cnac,ansej,angem)، المؤسسات المصرفية ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء . تقوم هذه الأطراف بالاجتماع فيما بينهم لتبادل الخبرات، و التفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم و التطلعات المتوقعة.

المناطق الصناعية :

منذ الثمانينات بدأت الدولة بوضع مساحات خاصة بالمستثمرين تحت إشراف هيئات تم إنشاؤها خصيصا لذلك تعمل هذه المناطق الصناعية على زيادة درجة التكامل بين الصناعة و القطاعات الأخرى .

3.4 . أهم الفرص المتاحة أمام عملية التصدير الصناعي خارج المحروقات :

تزخر الجزائر بإمكانات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة و دور محوري ضمن دول المنطقة من أجل رفع القدرات التصديرية للمؤسسات المحلية :

- القرب من الأسواق الأوروبية ، العربية و الإفريقية :

حيث تشكل الأسواق الأوروبية فرصة هامة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات إذ تتميز بالحجم الكبير من الزبائن بالإضافة إلى القرب الجغرافي مع الجزائر و الحوافز الجمركية و بالتالي تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة ، شأنها شأن الأسواق الإفريقية التي تعد أسواق تقليدية و مجالا واعدا للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات . كما أن الأسواق العربية تشكل فضاء خصبا للمنتجات الصناعية الجزائرية و ذلك بحكم التقارب الثقافي و العرقي . (عزيزة، 2011)

- تغير موازين القوى في الأسواق الدولية :

بسبب الأزمات الاقتصادية و المالية و الصحية تأثرت الشركات المتعددة الجنسيات بصفة مباشرة في عمليات الإنتاج و التسويق سامحة بذلك الفرصة أمام المؤسسات الناشئة للمنافسة على بعض المنتجات الدولية ، و أمام هذا الوضع تسعة الجزائر جاهدة لأخذ حصتها من السوق العالمية في بعض المنتجات التي لها ميزة نسبية مستفيدة من نمو احتياطات الصرف الأجنبي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. (عماري و نبيلة،

(2009)

- برامج تأهيل المؤسسات :

في إطار تفعيل الشراكة الأورو جزائرية و العمل على إنجاحها تم طرح مجموعة من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ضمان الاستمرارية و تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق و دعم قدراتها التصديرية و التنافسية و من أبرز هذه البرامج : (العوادي و جمال، 2016)

• برنامج اللجنة الأوروبية " ميدا " :

قصد إنجاح مسار الشراكة و تدعيم التعاون الاقتصادي تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة برنامج " ميدا " و قد جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تحت اسم البرنامج الأوروبي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من أجل منحها الدعم التقني اللازم .

• البرنامج الوطني من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تأهيل قدرات التسيير و التنظيم من خلال تدريب و تكوين الموارد البشرية و استغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال التصدير.

4.4. تطور الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2022/2015 :

إن من بين أهم أهداف الحكومات الجزائرية المتعاقبة هو إيجاد اقتصاد قوي مبني على تنوع مصادر الدخل و التخلص بشكل تدريجي من التبعية النفطية بحيث وضعت هذه الحكومات حزمة من الإجراءات مثل تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي ، وضع قاعدة تشريعية قوية و إبرام شراكات و اتفاقيات مع شركاء أجنبية إلا أن هذه المحاولات لم تأتي بالشئ المطلوب كما يبين الجدول رقم 2 حيث يظهر لنا هيكل الصادرات الجزائرية للفترة الممتدة من 2015 إلى 2022 .

جدول رقم 2 : مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية (مليار دولار).

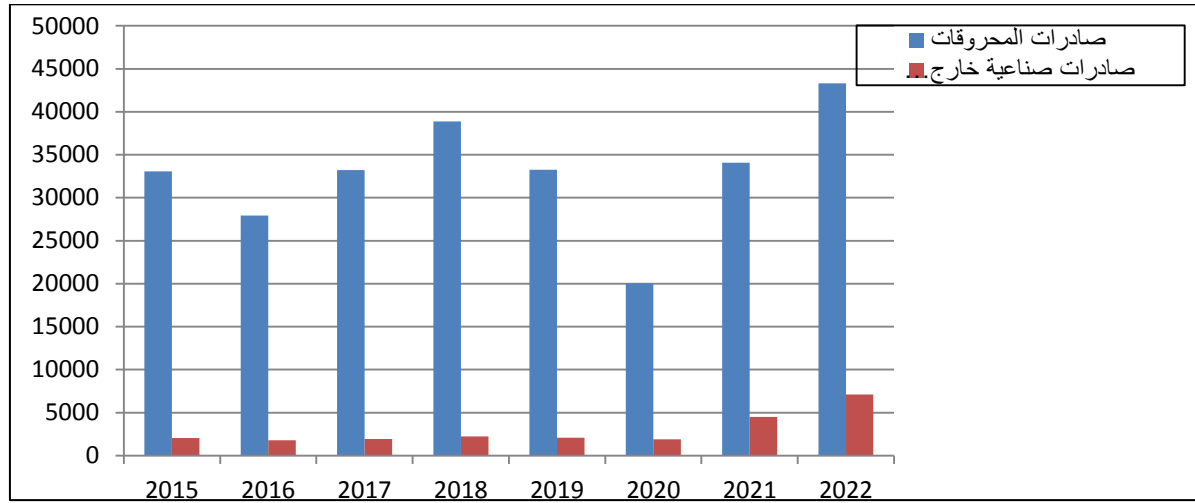
السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات من الطاقة	الصادرات خارج المحروقات
2015	35138	33081	2057
2016	29698	27917	1781
2017	35132	33203	1930
2018	41115	38897	2218
2019	35312	33244	2068
2020	21925	20016	1909
2021	38559	34058	4495
2022	50411	43309	7102

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته بصفة كبيرة على العائدات النفطية خاصة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 مما جعل الصادرات الصناعية غير النفطية مهمشة ،

فيما ارتفعت الحصيلة لسنتي 2021 و 2022 و الشكل الموالي يوضح مستوى الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات و نسبة تغطيتها لإجمالي الصادرات.

الشكل 02 : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (2)

يوضح الشكل البياني مدى تذبذب الصادرات النفطية الجزائرية و هذا راجع للتقلبات الحادة التي تعرفها أسعار النفط و التي تخضع لعوامل خارجية ، أما الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات فعرفت استقرارا نسبيا ما بين سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 في حدود 2 مليار دولار ، وأمام سعي الدولة الحثيث من أجل إنشاء ديناميكية اقتصادية تعتمد على إنشاء نسيج صناعي مكون من مجموعة من المؤسسات الكبيرة محاطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح القطاع الصناعي أكثر تنافسية لتصدير منتجاته ، الشيء الذي لاحظناه في سنتي 2021 و 2022 حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 4.5 و 7.1 مليار دولار على التوالي .

5. خاتمة :

إن التوجه الجديد للسياسة الصناعية المتمثلة في إقامة تجمعات مترابطة فيما بينها على شكل عناقيد ، و المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، بالإضافة إلى مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان يساهم بشكل مباشر في زيادة الصادرات و تنويعها خارج قطاع المحروقات.

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة تتمثل فيما يلي:

- ظهرت فكرة العناقيد الصناعية من أجل تعزيز العمل الجماعي في إطار حجم كبير نسبيا و للتغلب على مشاكل التمويل و التسويق.
- تؤثر إستراتيجية العناقيد الصناعية على هيكل الصادرات بشكل إيجابي بحيث ترتفع نسبة مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات .
- نجاح العناقيد الصناعية مرتبط بشكل مباشر بما توفره الدولة من عوامل مساعدة بدءا بالإطار المؤسسي أو مختلف الخدمات و المرافق.
- استفادت الجزائر من تجربة السعودية في القطاع الصناعي باعتبار أن لهما خصوصيات اقتصادية متشابهة.

أهم التوصيات التي اقترحها الباحثان :

- ضرورة توفير البناء المؤسسي لاستهداف التنوع الاقتصادي من خلال إنشاء هيئات و برامج متخصصة في تنمية العنقود الصناعي و المؤسسات المشكلة له.
- يعتبر دور الحكومة مهم جدا في بناء العنقود من خلال تعزيز الروابط التشابكية داخل الشركات و إقامة علاقات بين الأطراف الأخرى للعنقود (المؤسسات المالية ، هيئات و مؤسسات خدمات الأعمال و الهيئات البحثية)
- تشجيع إقامة المناطق الصناعية الحرة باعتبارها آلية مهمة لزيادة الصادرات الخاصة بالتجمعات العنقودية
- رسم استراتيجيات و سياسات و برامج عمل تشارك في صياغتها و تنفيذها مختلف الأطراف الفاعلة (وزارة المالية ، وزارة الصناعة ، وزارة التجارة ، المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)
- إنشاء منصة رقمية تتوفر على جميع المعلومات و البيانات الخاصة بالاستثمار في المجال الصناعي و تكون متاحة لجميع الراغبين في الاستثمار.
- رصد مجموعة من الأقاليم المتخصصة في الجزائر بالشكل الذي يحقق التوازن الجهوي لتكون نواة حقيقية لانطلاق العمل وفق إستراتيجية العنقود الصناعي.
- تنظيم ورشات عمل تكوينية يقوم فيها المصدرون أصحاب الخبرة باستعراض تجاربهم مع الشركات الراغبة في التصدير
- من خلال دراسة تجربة المملكة السعودية في هذه الإستراتيجية و التي تعتبر من بين الأنجح على المستوى العالمي حيث سخرت الفوائض المالية لقطاع المحروقات لبناء قاعدة صناعية متطورة حيث نجحت في إقامة اقتصاد قوي و متنوع ، و بما أن اقتصاد الجزائر يتميز بنفس الخصوصية يتعين على الحكومة الجزائرية الاستفادة من عائدات النفط لإقامة مشاريع صناعية متكاملة و متشابكة في إطار دعم و تطوير العناقيد الصناعية.

5- قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

• المؤلفات :

- 1- محمد حسن توفيق، ايمان الشربيني، سمير عريقات، مها محمد الشال، و هبة صالح مغيب. (2017). دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر. دمياط، معهد التخطيط القومي، مصر.

• المقالات :

- 1- حمزة العوادي، و خنشور جمال. (06, 2016). إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، الصفحات 154-170.
- 2- خمخام عطية، و سعيد بن دنيدينة. (2022). ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، 6 (2)، الصفحات 357-375.
- 3- زايري بلقاسم. (2008). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ف الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية ، 7 (7)، الصفحات 165-194.
- 4- سارة حليبي، و مبارك بوعشة. (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي الممكنة العربية السعودية - نموذجا -. مجلة العلوم الانسانية ، الصفحات 708-729.

- 5- سميحة عزيزة. (2011). الشراكة الجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة. مجلة الباحث (7).
- 6- عمارو يمين. (2021). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر. مجلة المقيري للدراسات الاقتصادية و المالية ، 05 (01)، الصفحات 244-260.

• الرسائل والأطروحات :

- 1- سعاد قوفي. (2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة لبعض تجارب البلدان النامية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 2- سليمان دحو. (2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات (أطروحة دكتوراه): دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

• المداخلات :

- 1- رحيم حسين. (2003). المؤسسة الاقتصادية و تحديات المحيط التكنولوجي - تشخيص و استراتيجيات. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد (الصفحات 57-80). الأغواط: جامعة الأغواط.
- 2- عمار عماري، و فالي نبيلة. (2009). الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري. الملتقى الدولي حول الازمة الاقتصادية الماية الدولية و الحوكمة العالمية. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- مواقع الانترنت :

- 1- التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية. (1 5, 2009). تاريخ الاسترداد 19 03, 2023، من جريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_117720.html

ثانيا : باللغة الأجنبية

- 1- Mrabety, O. (2008). Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises. Québec, Institut de la statistique du Québec, Québec.
- 2- OCDE .(2007) .Competitive Regional Clusters,NATIONAL POLICY APPROACHES.
- 3- UNIDO. (2004). industrial clusters and poverty reduction. vienna.